ISSN 2543-392X

مجلة البحوث في العقود و قانون الأعمال

تصدر عن مخبر العقود و قانون الأعمال

مجلة علمية نصف سنوية محكمة متخصصة في مجال العقود و قانون الأعمال

جامعة الاخوة منتوري قسنطينة
العدد السادس / جوان 2019

فهرس المحتويات

الكلمة الافتتاحية / بن حملة سامي.....

آيت وازو زاينة

خضوع سلطات الضبط المستقلّة للسلطة التنفيذيّة: "الرقابة على الأعمال".....4

ليندة قردوح

اختصاص القاضي الإداري بتطبيق قانون المنافسة على الأشخاص المعنوية العامة.....23

أمينة مخانشة

الحماية المؤسساتية لمبدأ المنافسة الحرة في الصفقات العمومية وفقا للتشريع الجزائري.....39

طارق بوبترة

العلامة التجارية و متطلبات حمايتها.....57

سليمة بوزيد

الالتزام بضمان السلامة وطبيعته الخاصة.....78

HOCINE Farida

Source du consentement à l'arbitrage CIRDI : de la convention d'arbitrage au traité bilatéral.....98

الكلمة الافتتاحية

أ د/بن حملة سامي

مدير مخبر العقود و قانون الأعمال

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين و بعد

يرحب بكم مخبر البحث في العقود و قانون الأعمال في رحاب جامعة الاخوة منتوري قسنطينة1 بالابحاث العلمية للطلبة الدكتوراه والاساتذة الباحثين في مختلف تخصصات القانون الخاص والقانون الاعمال ،

نظرا لأهمية هذه الدراسات في دعم التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و كذلك الثقافية لمجتمع الجزائري بصفة عامة و العلاقات التعاقدية بصفة خاصة، من أجل الوقوف على مدى مواكبة المشرع الجزائري لهذه التغيرات ضمن المنظومة القانونية التي سنّها، بدأ بمبادئ الدستور الذي عرف أخر تعديل له سنة 2016.

إلى جانب أحكام القانون المدني الذي يمثل الشريعة العامة لمختلف التصرفات المالية، و هذا بالموازاة مع مختلف التشريعات الخاصة التي أتى بها المشرع الجزائري في إطار تكريسه للتوجه نحو اقتصاد السوق لاسيما ما تعلق منها بتشريعات حماية المستهلك و المنافسة والتأمينات و البنوك و تشريعات العمل و الترقية العقارية و غيرها من الأحكام التي نتجت عن هذا التحول.

وكذلك من أجل الوقوف على مدى تأثير هذه الأحكام على القواعد والمبادئ التقليدية التي تحكم العقد والحرية العقدية خصوصا التي ترتكز على مبدأ سلطان الإرادة في ظل اتساع مجالات العلاقات التعاقدية في اطار اقتصاد السوق الذي يكرس الحريات الاقتصادية و حرية السوق

غير أن الواقع الاقتصادي و الحياة القانونية أفرزت عجز القواعد العامة التي تضمنّها القانون المدني على تكريس الحماية العقدية خصوصا للطرف الضعيف اقتصاديا و اجتماعيا نتيجة لتفاوت المراكز القانونية بين أطراف العقد، حيث أصبحت القوة التعاقدية ترتبط بالمراكز الاقتصادية.

لذلك وضعت الشريعة الإسلامية ضوابط للحرية التعاقدية بالرغم من تكريسها لحرية التجارة و اعتبارها من مبادئ الاقتصاد الاسلامي.

أد / بن حملة سامي